الأبعاد الجيوستراتيجية للتدخل الإنساني في إفريقيا (2000-2023م)

أ.د. حمدي عبد الرحمن حسن
أستاذ العلوم السياسية في جامعتي زايد والقاهرة

برز التدخل الإنساني، منذ نهاية الحرب الباردة، كظاهرة متكررة ومثيرة للجدل في العلاقات الدولية، وفي الأصل كان المقصود من هذه الممارسة أن تكون وسيلةً لحماية حقوق الإنسان ومنع ارتكاب فظائع من قبيل جرائم الحرب والإبادة الجماعية، ولكن أثيرت بشأنها العديد من الشكوك بسبب إساءة استخدامها المحتملة.

ومن الناحية الظاهرية؛ يبدو التدخل الإنساني مدفوعاً بنيّاتٍ نبيلة متمثلة في حماية المدنيين من القمع الحكومي أو الفوضى الداخلية، ولكن الواقع غالباً ما يكون أكثر تعقيداً، حيث قد تخدم التدخلات أيضاً المصالح الجيوسياسية أو الاقتصادية للقوى المتدخلة[١].

لقد أدى التوسع في تطبيق مبدأ التدخل الإنساني، وخاصةً من جانب الدول الغربية، إلى ترسيخ فكرةٍ مفادها أن الدول ذات السيادة يمكن أن تتعرض للتدخل في شؤونها الداخلية إذا كانت هناك أسباب إنسانية كافية تدعو إلى ذلك[٢]. وعلى الرغم من هذا؛ فإن هذه الممارسة تثير أسئلة أخلاقية وقانونية مهمة: ما مدى خطورة انتهاكات حقوق الإنسان لتبرير التدخل العسكري الأجنبي؟ هل يمكن فصل التدخل عن الطموحات الإمبريالية حقاً؛ أو أنه يصبح ببساطة وسيلة للدول القوية لتأكيد السيطرة تحت ستار حقوق الإنسان؟.

تكشف الأمثلة التاريخية والحديثة في إفريقيا، بما في ذلك التدخلات في ليبيا ومالي، عن نمطٍ تتقاطع فيه الأسباب الإنسانية غالباً مع الأهداف السياسية والاقتصادية، على سبيل المثال: تم تأطير التدخلات التي قادتها الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في ليبيا على أنها ضرورية لحماية المدنيين أثناء الاحتجاجات الشعبية العارمة المناهضة لحكم العقيد معمر القذافي، لكنّ المنتقدين يزعمون أن المصالح الإستراتيجية الأساسية، مثل السيطرة على موارد النفط، أسهمت بدورٍ كبير في هذه التدخلات.

وعلى نحوٍ مماثل؛ تُسلِّط تصرفات فرنسا في مالي ومنطقة غرب إفريقيا الضوء على الكيفية التي قد تستخدم بها الدول خطاب التدخل الإنساني لتعزيز أهدافها الجيوسياسية. ويشير هذا النقد إلى أن التدخلات الإنسانية الحديثة في إفريقيا متشابكةٌ مع إرث الاستعمار، وغالباً ما تعمل على تعزيز أنظمة القوة والهيمنة التي تكرس عمليات تهميش الدول والشعوب الإفريقية.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أبعاد الطابع الاستعماري للتدخل الإنساني في إفريقيا، وتناقش كيف تخدم مثل هذه التدخلات غالباً المصالح الغربية تحت ستار شعارات البر والإحسان، وكيف تؤثر في السيادة الإفريقية والتنمية وتقرير المصير. وعليه؛ تسعى الدراسة إلى الكشف عن الدوافع وراء هذه التدخلات، وتقييم ما إذا كانت تتماشى أكثر مع المبادئ الإنسانية أو الطموحات الإمبريالية.

تطرح الدراسة في هذا السياق ثلاثة تساؤلات كبرى، هي:

١- كيف تعكس التدخلات الإنسانية المعاصرة في إفريقيا إرث الاستعمار؟

٢- وإلى أي مدى تخدم هذه التدخلات المصالح الجيوسياسية والاقتصادية للقوى الغربية على حساب السيادة الإفريقية؟

٣- وكيف يمكن للبدائل التي تقودها إفريقيا

---

(١) Tkachuk, I., & Tufekci, O. (2024). Different interpretations of humanitarian (imperialist) intervention: The cases of Ukraine and Libya. Journal of Black Sea Studies, 36, 205–222.

(٢) إن المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة تعترف ضمناً بعدم مشروعية مبدأ التدخل، حيث تنص على أنه «ليس في هذا الميثاق ما يسوّغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما»، وقد صُمّم هذا المبدأ لطمأنة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن حقوقها السيادية محترمة، وأنها لا ينبغي أن تصبح أبداً هدفاً للتدخل. انظر:
Falk, R. (November 1999), «The new interventionism and the Third World», Current History, p.370/631 .98.

أن تقدّم حلولاً أكثر عدالةً؟

بيد أن التحدي يظل قائماً في التمييز بين الجهود الإنسانية الحقيقية والأعمال التي تحركها المصالح الذاتية للدولة، وهو التمييز الذي يظل غامضاً في مجال العلاقات الدولية.

أقسام الدراسة:

تتألف هذه الدراسة من خمسة أقسام رئيسية لتبيان ماهية الأبعاد المعقدة للتدخل الإنساني، وخاصةً فيما يتعلق بطابعها الاستعماري.

يحدّد «القسم الأول» الأطر المنهجية والنظرية، مما يوفر الأساس المعرفي من خلال مراجعة الأدبيات للاتجاهات الحالية.

ويناقش «القسم الثاني» جدلية الأبعاد المختلفة للتدخل الإنساني، ويوضح كيف يشكل الإرث الاستعماري التدخلات الحديثة.

أما «القسم الثالث» فإنه يركز على الجوانب والأدوات اللاإنسانية للسيطرة، وخاصةً الأدوار التي تقوم بها المؤسسات الدولية والمساعدات الإنسانية كآليات للقوة والسيطرة.

ويطبق «القسم الرابع» المفاهيم النظرية الخاصة بالطابع الاستعماري وما بعد الاستعمار على دراسات الحالة في (ليبيا، والسودان، والصومال)، موضحاً كيف تم تسييس التدخلات الإنسانية في حقبة ما بعد الحرب الباردة من خلال تلك المقاربات النقدية التي تعبّر عن رؤية الجنوب العالمي.

وأخيراً؛ يسعى «القسم الخامس» نحو استكشاف البدائل الإفريقية للعمل الإنساني بقيادة الغرب، ويقدّم تحليلاً نقدياً للمسارات المحتملة للمُضي قُدماً.

(١) مقاربات منهجية ونظرية:

(١-١) الإطار المنهجي:

تستخدم الدراسة مقاربات نقدية لفحص «الطابع الاستعماري» Coloniality للتدخل الإنساني في إفريقيا، مستفيدةً من مجموعة واسعة من الأدبيات الأكاديمية ودراسات الحالة التاريخية. وتُعدّ المنهجية في المقام الأول ذات طابع كيفي، حيث تجمع بين رؤى من العلوم السياسية ونظرية ما بعد الاستعمار والعلاقات الدولية؛ لاستكشاف ديناميكيات القوة الكامنة وراء التدخلات الإنسانية. ولعل ذلك ينطوي على قراءة متأنية للمصادر الأولية، مثل تقارير الأمم المتحدة والأطر القانونية (على سبيل المثال: المسؤولية عن الحماية R2P)، والمصادر الثانوية، بما في ذلك: الكتب العلمية، والمقالات الصحفية، وانتقادات التدخلات المحددة في البلدان الإفريقية.

ويسترشد الإطار المنهجي بنظرية ما بعد الاستعمار، وخاصةً أعمال أنيبال كيخانو (٢٠٠٠) و والتر ميجنولو (٢٠٠٥)، والتي تؤكد استمرار الهياكل الاستعمارية في علاقات القوة العالمية[(١)].

ومن خلال هذه الرؤى؛ يتم تحليل التدخل

(١) إن ما يسمّى بالعولمة هو تتويج لعملية بدأت بتأسيس أمريكا والرأسمالية الاستعمارية/الأوروبية الحديثة كقوة عالمية جديدة. ومن بين المحاور الأساسية لهذا النموذج من القوة: التصنيف الاجتماعي لسكان العالم حول فكرة العرق، وهو بناء عقلي يعبّر عن التجربة الأساسية للهيمنة الاستعمارية، ويخترق الأبعاد الأكثر أهمية للقوة العالمية، بما في ذلك عقلانيتها المحددة التي تدور في فلك المركزية الأوروبية. ولا يخفى أن المحور القائم على العرق له أصل وطابع استعماري، ولكنه أثبت أنه أكثر ديمومة واستقراراً من الاستعمار الذي نشأ في كنفه. وعلى هذا؛ فإن نموذج القوة الذي يهيمن عالمياً اليوم يفترض وجود عنصر من عناصر الاستعمار. انظر:
Quijano, A. (2000). Coloniality of Power and Eurocentrism in Latin America. International Sociology, 15(2), 215–232. https://doi.org/10.1177/0268580900015002005 and Mignolo, W. D. (2005). Prophets facing sidewise: The geopolitics of knowledge and the colonial difference. Social Epistemology, 19(1), 111-127.

الإنســـاني؛ ليس كعمل محايد أو أخلاقي بحت، ولكـــن باعتباره اســـتمراراً للهيمنة السياســـية والاقتصاديـــة والثقافيـــة التـــي بـــدأت أثناء الاســـتعمار الأوروبـــي. كما يســـتخدم البحث تحليل الخطاب لفحص كيفية تأطير التدخلات الإنســـانية من قِبَل الحكومات الغربية ووسائل الإعلام والمنظمات الدولية. ولعل توظيف هذا الاقتراب المنهجي يســـاعد علـــى تفكيك اللغة الأبوية والعنصرية- في كثيرٍ من الأحيان- التي تغلف الأعمال الإنسانية في إفريقيا.

ومن حيـــث اختيار دراســـات الحالة؛ تركز المقالـــة على أمثلة بارزة للتدخلات الإنســـانية في إفريقيـــا، مثل: ليبيا (٢٠١١م)، والســـودان (دارفـــور، ٢٠٠٥م)، والصومال (١٩٩٢م)، حيث تم تبرير التدخل بالمخاوف الإنســـانية، ولكنه تأثر أيضاً بشكلٍ كبير بالمصالح الجيوسياسية الغربية.

ويتم تحليل ومناقشة هذه الحالات بشيءٍ من التفصيل لتســـليط الضوء على كيفية استمرار علاقـــات القوة الاســـتعمارية فـــي التجلي في ممارسات التدخل المعاصرة.

(١-٢) الأسس التاريخية وتطور مفهوم التدخل الإنساني:

لقد عُرِّف «التدخل الإنساني» تقليدياً بأنه: حماية الأفراد من الانتهاكات الجســـيمة لحقوق الإنسان الأساســـية، والتي ترتكبها دولهم عادةً في الغالـــب الأعم[١]. ومـــن الملاحظ أنه قبل القرن العشرين كان الافتقار إلى الإجماع الدولي بشأن أخلاقيات الحرب يُترجم إلى غياب معايير حقوق الإنسان المشتركة.

(١) Ayub, F., & Kouvo, S. (2008). Righting the course? Humanitarian intervention, the war on terror and the future of Afghanistan. International affairs, 84(4), 641-657.

لقد بررت القوى الاستعمارية الأوروبية مشاريعها الإمبريالية في إفريقيا من خلال خطاب أبوي يصور الشعوب المستعمرة على أنها غير قادرة على الحكم الذاتي وتحتاج إلى «الحضارة»

ومـــع ذلك؛ غالبـــاً ما يُعزى مبـــدأ التدخل الإنســـاني إلـــى المفاهيـــم التي ســـادت في العصور الوســـطى حول «الحرب العادلة»، حيث يُنســـب الفضل في كثيرٍ من الأحيان إلى هوغو جروتيـــوس، باعتباره من أوائـــل المؤيدين لهذا المبـــدأ، حيث أكد: أن الحـــرب يمكن تبريرها لتعويـــض الضرر، إما لدولةٍ أو لفرد، والأهم من ذلك، نيابةً عن الآخريـــن- وتحديداً المواطنين المضطهدين من قِبَل حكامهم. وعلى الرغم من أن هـــذه الفكرة دخلت الخطاب السياســـي في العصور الوســـطى؛ فإنها فشـــلت في أن تصبح مبدأً توجيهياً في العلاقات الدولية، حيث طغت عليها إلى حدٍّ كبير معاهدة وستفاليا (١٦٤٨م)، التي أسست لمفاهيم عدم التدخل والسيادة غير المشروطة كمبادئ أساسية للنظام الوستفالي.

وفي حين استمرت هذه المعايير داخل أوروبا حتى الحرب العالمية الثانية؛ عانت المستعمرات في إفريقيا وآســـيا وأمريكا اللاتينية من القمع الشـــديد والاســـتعباد، حيث تم تطبيق السيادة بشـــكلٍ انتقائي على أســـاس التسلسل الهرمي العنصري والثقافي.

وفي أعقـــاب الدمار الـــذي خلفته الحرب العالميـــة الثانية؛ تأسســـت «الأمـــم المتحدة» بالتزامٍ صريح بحقوق الإنســـان والسلام. وكان

«ميثاق الأمم المتحدة» يهدف إلى حماية الأجيال القادمة من الحرب، وتأكيد حقوق الإنسان الأساسية، وتعزيز التقدم الاجتماعي. وللمرة الأولى؛ سمحت جملة من النصوص بموجب «الفصل السابع» لمجلس الأمن الدولي بفرض العقوبات والعمل العسكري دفاعاً عن السلام الدولي. وقد مثّل هذا تحولاً معيارياً فيما يتعلق بحقوق الإنسان وسيادة الدولة، على الرغم من أن ديناميكيات الحرب الباردة غالباً ما قيدت التدخل الإنساني في الممارسة العملية. وبالفعل؛ كانت الاستجابات للانتهاكات غير متسقة، كما يتضح من ردود الفعل المتباينة تجاه تدخل فيتنام في كمبوديا من جهة، وإطاحة تنزانيا بنظام عيدي أمين من جهةٍ أخرى. وبالتالي؛ من عام ١٩٤٥م إلى تسعينيات القرن العشرين ظل التدخل نادراً وتحكمه عموماً مبادئ عدم التدخل.

بيد أن نهاية الحرب الباردة مثلت نقطة محورية في تطور العلاقات الدولية، مع التركيز المتجدد على حقوق الإنسان على حساب السيادة الصارمة للدولة. وقد شهدت وتيرة قرارات مجلس الأمن المتسارعة بين عامي ١٩٩٠م و١٩٩٤م زيادة ملحوظة في التعامل مع الأزمات الإنسانية. ومع ذلك؛ كشفت الإخفاقات المأساوية للإبادة الجماعية في رواندا في عام ١٩٩٤م عن حدود الاستجابات غير الرسمية: فقد قُتل أكثر من ٨٠٠ ألف شخص، وجاء التدخل متأخراً جداً، وهو ما قلّص من قيمته، وقد أبرزت حالة رواندا- كما ذكرنا- العواقب الكارثية المترتبة على التقاعس عن العمل، وأهمية أطر التدخل الموحدة. كما شهدت هذه الفترة تدخل حلف شمال الأطلسي المثير للجدل وغير المصرح به في كوسوفو رداً على التطهير العرقي، والذي صاغه «مبدأ بلير» باعتبارها ضرورة أخلاقية لحماية حقوق الإنسان.[١]

في عام ٢٠٠٠م؛ أنشأت كندا «اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة»، مدركةً الحاجة إلى نهج متماسك للتدخل الإنساني. واقترح تقرير اللجنة، «المسؤولية عن الحماية»، إعادة تعريف «السيادة» باعتبارها مسؤولية حماية السكان من الفظائع، مع التركيز على الوقاية ورد الفعل وإعادة البناء بعد التدخل. وقد حظيت الركائز الثلاث للمسؤولية عن الحماية (المسؤولية الوطنية، والمساعدة الدولية، والتدخل الجماعي) بتأييد رسمي من قِبَل ١٧٠ دولة في قمة الأمم المتحدة العالمية لعام ٢٠٠٥م.

وعلى الرغم من دورها الأساسي في المعايير الدولية؛ فإن الركيزة الثالثة للمسؤولية عن الحماية؛ لم تُذكَر إلا مرّة واحدة، أثناء التدخل في ليبيا عام ٢٠١١م، وقد أبرزت الانتقادات الموجهة إلى هذا التدخل- وخاصةً انحرافه عن حماية المدنيين إلى تغيير النظام- التحديات المستمرة المتمثلة في تطبيق المسؤولية عن الحماية في الممارسة العملية[٢].

---

(١) إن مبدأ توني بلير، الذي تمت صياغته في عام ١٩٩٩م، يركز على المبدأ القائل بأن: (الدول لديها التزام أخلاقي بالتدخل عسكرياً في دول أخرى لحماية حقوق الإنسان، حتى بدون تهديدات مباشرة لأمنها)، ويؤكد هذا النهج: واجب التصرف ضد الأنظمة القمعية والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، في إطار «عولمة ليبرالية» أوسع نطاقاً تدعو إلى دعم القيم الديمقراطية، وسيادة القانون، والحريات الفردية على نطاق عالمي. وقد تم استلهام «مبدأ بلير» بشكل ملحوظ لتبرير تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو، الأمر الذي أرسى سابقة للتدخل الإنساني في حقبة ما بعد الحرب الباردة. انظر:

Blair, T. (1999). Doctrine of the International Community speech, Chicago, IL, 24 April.

(٢) Hobson, C. (2016). Responding to failure: The responsibility to protect after Libya. Millennium, 44(3), 433-454.

(١-٣) الاتجاهات العامة ومراجعة الأدبيات:

لقد تطور النقاش الدائر حول التدخل الإنساني في إفريقيا بشكلٍ كبير، حيث ركز الكتّاب على الأسس الاستعمارية لمثل هذه الإجراءات[١]. وتنتقد كثيرٌ من الأدبيات المعاصرة مبدأ المسؤولية عن الحماية، وتُشكك في التطبيق الانتقائي للتدخلات الإنسانية، وتؤكد على دور القوى الخارجية، وبخاصةٍ الدول الغربية، في إدامة المنطق الاستعماري[٢].

وتسعى هذه المراجعة إلى تحديد أهم هذه الاتجاهات والفجوات الرئيسية في فهم الطابع الاستعماري للتدخل الإنساني، استناداً إلى مجموعة متنوعة من الأعمال التي تتضمن تحليلات تاريخية ونظرية وتجريبية.

- المناقشة المعيارية:

هل نحن بصدد تدخل إنساني أم ممارسة لسياسة القوة؟ تتمثل أحد الموضوعات المركزية في الأدبيات في التشابك بين الدوافع الإنسانية والمصالح الإستراتيجية للدول القوية. ويدرس شادراك بينتيل (٢٠٢١) بشكل نقدي ما إذا كانت المعايير، مثل المسؤولية عن الحماية، تدفع التدخلات حقاً أم أنها تعمل كواجهة لتحقيق الأهداف الجيوسياسية[٣]. وباستخدام أزمة ليبيا ما بعد القذافي كدراسة حالة، يزعم بينتيل أن إسقاط المعايير الإنسانية غالباً ما يخفي مصالح السياسة الواقعية للدول القوية.

وهذا يتماشى مع الانتقادات السابقة من ديفيد كوفاليك (٢٠٢٠)، الذي يسلط الضوء على انتهاك الغرب المتكرر للقانون الدولي من خلال ما يُسمّى بالتدخلات الإنسانية التي تهدف إلى تعزيز المصالح الاقتصادية والإستراتيجية، وخاصةً في إفريقيا[٤].

وعلى نحو مماثل؛ يتتبع كتاب إفيجينيا زيبوليا (٢٠٢٢) التطور التاريخي لتبريرات التدخل، من «عبء الرجل الأبيض» إلى «المنقذ المسؤول»[٥]. ويكشف تحليل زيبوليا للتدخل في ليبيا عام ٢٠١١م أن خطابات حقوق الإنسان تُستخدم غالباً كأداة لإضفاء الشرعية على التدخل العسكري، مما يعزز التسلسل الهرمي للقوة الأوروبية المركزية. تشير هذه الانتقادات إلى نمط ثابت حيث تصبح ممارسة التدخل الإنساني أداةً إستراتيجية للحفاظ على الهيمنة الغربية، مما يوضح التيارات الاستعمارية الكامنة

(١) Holzgrefe, J. L., & Keohane, R. O. (Robert O.) (Eds.). (2003). Humanitarian intervention: ethical, legal, and political dilemmas. Cambridge University Press.

(٢) Pohlmann, C. (2020). The Humanitarian Intervention Debate (State of the Art). In Unauthorised Humanitarian Interventions in World Politics (pp.27–45). Springer Fachmedien Wiesbaden GmbH. https://doi.org/10.1007/978-3-658-32179-6_3 and «Humanitarian Intervention Does More Harm than Good: A Debate». Films On Demand, Films Media Group, 2018, https://fod-infobase-com.zulib.idm.oclc.org/PortalPlaylists.aspx?wID=278253&xtid=148967.

(٣) Bentil, S. (2024). Libyan Crisis: Illusion of International Norms or Realities of Modern Humanitarian Intervention?. Authorea Preprints and Chengu Garikai (2011): Geostrategic Basis of Libyan War: Hydrological Warfare and Energy, September 10, Global Research. Retrieved March 3, 2020 from: https://www.globalresearch.ca/geostrategic-basis-of-libyan-war-hydrological-warfarea nd-energy/26468

(٤) Kovalik, D. (2020). No More War: How the West Violates International Law by Using Humanitarian Intervention to Advance Economic and Strategic Interests. Simon and Schuster.

(٥) Xypolia, I. (2022). From the white man's burden to the responsible saviour: Justifying humanitarian intervention in Libya. Middle East Critique, 31(1), 1-19.

في ممارسات التدخل الحديثة.

- الطابع الاستعماري للتدخل الدولي:

بناءً على الانتقادات ما بعد الاستعمارية؛ يفحص فيرنون (٢٠٢٤) الأسس العنصرية للتدخل الإنساني، وخاصةً في سياق استجابات المملكة المتحدة للأزمات في ليبيا وسوريا والعراق وميانمار[١]. يزعم فيرنون أن هذه التدخلات تعمل من خلال نصوص استعمارية تجرد السكان في الجنوب العالمي من إنسانيتهم، مما يؤدي إلى إدامة اختلالات التوازن في القوة المتجذرة في الاستعمار التاريخي. يتم تأطير الاستجابات الانتقائية للمملكة المتحدة- سواء من خلال التدخل النشط أو عدم التدخل المتعمد- كممارسات للقوة الاستعمارية التي تشكل النظام العالمي تحت ستار الإنسانية. ويمتد هذا الطابع الاستعماري إلى الطرق التي يتم بها تطبيق المعايير الدولية مثل المسؤولية عن الحماية.

يناقش جيريمي ساركين (٢٠١٠) الإطار القانوني للاتحاد الإفريقي للتدخل، مسلطاً الضوء على أنه في حين تبنّى الاتحاد الإفريقي آليات مثل المادة ٤ (ح) من قانونه التأسيسي، والتي تسمح بالتدخل في حالات الفظائع الجماعية، فإن هذه الآليات غالباً ما تقوضها هياكل القوة العالمية التي تمنح الأولوية لمصالح الدول الغربية على الوكالة الإفريقية[٢]. كما يلاحظ ساركين أن عجز الاتحاد الإفريقي عن ترجمة المسؤولية عن الحماية بشكلٍ ثابت إلى ممارسة، يسلط الضوء بشكلٍ أكبر على القيود التي يفرضها النظام الدولي على حرية اتخاذ القرار الإفريقي.

- الانتقائية في التدخلات الإنسانية:

هناك اتجاهٌ مهم آخر في الأدبيات، وهو قضية الانتقائية، حيث يتم تطبيق التدخلات بشكلٍ غير متسق بناءً على المصالح الإستراتيجية. يقدّم حسام رحماني (٢٠٢٤) إعادة تفسير للانتقائية من خلال منظور «التواطؤ النشط»، بحجة أن القوى العالمية ليست متفرجاً سلبياً، بل إنهم بمثابة فاعلين نشطين في إدامة الأزمات من خلال التدخل بشكلٍ انتقائي، حيث تكون مصالحهم على المحك[٣]، وهذا واضح في حالة ليبيا، حيث تدخلت القوى الغربية بحجة حماية المدنيين، ولكنها كانت مدفوعة إلى حدٍّ كبير بمصالح جيوسياسية، كما زعم بنيتيل (٢٠٢١) وزيبوليا (٢٠٢٢).

وعلاوةً على ذلك؛ فإن الاستجابة غير المتكافئة للأزمات الإفريقية، مقارنةً بالمواقف المماثلة في مناطق أخرى، تكشف عن منطق استعماري راسخ. يسلط الحسيني وآخرون (٢٠٢٤) الضوء على كيف تتلقى الأزمات الإفريقية في كثيرٍ من الأحيان اهتماماً متأخراً أو غير كافٍ من المجتمع الدولي، مما يعزز فكرة أن إفريقيا هامشية لمصالح الأمن العالمي[٤]. تعكس هذه الانتقائية المواقف الاستعمارية التاريخية للشمال العالمي، حيث غالباً ما يتم

(١) Vernon, P.J. (2024). The Coloniality of Humanitarian Intervention. Taylor & Francis.

(٢) Sarkin, J. (2010). The Responsibility to Protect and Humanitarian Intervention in Africa. Global Responsibility to Protect, 2(4), 371–387. https://doi.org/10.1163/187598410X519543

(٣) Rahmani, H. (2024). Decolonizing the Selectivity Debate in Military Humanitarian Intervention. Global Responsibility to Protect.

(٤) Alhussaini, M. I. S., Iroye, S. O., & Ibebunjo, B. O. (2024). Humanitarian intervention: Concepts, doctrines, and lessons for Africa. WAUU Journal of International Affairs and Contemporary Studies, 4(1).

التقليـــل من قيمة حياة الأفارقة في حســـابات التدخل الدولي.

ومع ذلك؛ تعاني الأدبيات السابقة من وجود بعـــض الفجوات، من قبيل الافتقـــار إلى الدور الإفريقي في خطـــاب التدخل. إذ تتمثل إحدى الثغرات الرئيسية التي تم تحديدها في الأدبيات في عدم التركيز الكافي علـــى الدور الإفريقي في الخطاب حول التدخل الإنســـاني. في حين يعترف ســـاركين (٢٠١٠) بالموقـــف المتطور للاتحاد الإفريقي بشأن التدخل، هناك مناقشة محدودة حـــول كيفية تمكن الـــدول الإفريقية والهيئات الإقليمية من اســـتعادة ســـلطة السرد واتخاذ القـــرار في التدخلات الدولية. غالباً ما تصوّر الأدبيات الحالية إفريقيا بوصفها متلقياً سلبياً للمساعدات الخارجية والتدخل، متجاهلةً القدرات المحلية لحل النزاعات وحماية حقوق الإنسان.

يدعو غوتييـــه وآخـــرون (٢٠٢٢) إلى نهج ما بعد الاســـتعمار، الذي يركـــز على محورية الدور الإفريقي فـــي تدخلات التنمية والصحة، والتي يمكن أيضاً توســـيعها لتشمل التدخلات الإنسانية[١].

ثمة حاجـــة أيضاً إلى التحليـــلات متعددة الجوانـــب للتدخلات الإنســـانية، وخاصةً فيما يتعلق بالعرق والجنس. يوفر استكشاف فيرنون (٢٠٢٤) للمعياريـــة الجنســـية والعنصرية في سياســـات التدخل البريطانيـــة نقطة انطلاق لفهم كيفية تقاطع أشكال متعددة من القمع في ممارسة العمل الإنساني. ومع ذلك؛ هناك نقص في الأطر المتشـــابكة والشـــاملة في الأدبيات الأوسع التي تفسر كيف تؤثر هذه التدخلات على مجموعات مختلفة داخل المجتمعات الإفريقية بشـــكلٍ مختلف، مثل النســـاء، والمهمشـــين، والأقلياتٍ العرقية.

هناك أيضاً فجـــوة في الأدبيات فيما يتعلق بالتخلص من الاستعمار في أنماط إنتاج المعرفة والممارسات الإنسانية. يسلط فوجيتا (٢٠٢٠) و لوتز (٢٠٢١) الضوء على الأصول الاستعمارية للمســـاعدات الإنســـانية والتنمية، ويوضحان كيف تســـتمر هذه الأطر في تكرار ديناميكيات القوة الاســـتعمارية[٢]. ومع ذلك؛ تقدم دراسات قليلة إستراتيجيات ملموســـة لإزالة الاستعمار من هذه الممارســـات بما يتجـــاوز الانتقادات النظرية. يمكن للبحوث المســـتقبلية استكشاف خطوات عملية لتحويل التدخل الإنساني لتمكين المجتمعـــات المحليـــة وضمان قيـــادة الدول الإفريقية في معالجة أزماتها الخاصة، بدلاً من الخضوع للتدخلات الخارجية.

وعليـــه؛ تكشـــف الأدبيات حـــول التدخل الإنساني في إفريقيا عن ديناميكيات استعمارية مســـتمرة، حيث تعمل التدخلات غالباً كأدوات للحفـــاظ على الهيمنة الغربيـــة بدلاً من حماية حقـــوق الإنســـان حقـــاً. وتشـــمل الاتجاهات الرئيسية الاستخدام الإســـتراتيجي لمسؤولية الحمايـــة لتبرير التدخل، والطبيعـــة الانتقائية للاستجابات العالمية للأزمات الإفريقية، ودور

(١) Gautier, L., Karambй, Y., Dossou, J.-P., & Samb, O. M. (2022). Rethinking development interventions through the lens of decoloniality in sub-Saharan Africa: The case of global health. Global Public Health, 17(2), 180–193. https://doi.org/10.1080/17441692.2020.1858134

(٢) Fujita, Y. (2020). Rethinking Humanitarian Aid from a Postcolonial/ Decolonial Perspective. International Institute of Social Sciences, The Hague, Netherlands, and Lutz, A. W. (2021). Who is the «Human» in Humanitarian Aid?: Latin American Liberation Theology, Decolonial Thought, and the Formation of a Moral Agent ((Doctoral dissertation.

وسائل الإعلام في تعزيز السرديات الاستعمارية الجديدة.

ومع ذلك؛ لا تزال هنـــاك فجوات، وخاصةً فيمـــا يتعلق بتركيز الوكالـــة الإفريقية، وتطوير أطر منهجية متداخلة ومتعددة الجوانب، وإزالة الاســـتعمار مـــن المعرفة الإنســـانية. ويتطلب معالجة هذه الفجوات التحول نحو مقاربةٍ أكثر إنصافاً، والتخلص من الطابع الاســـتعماريٍ من التدخل الإنســـاني، وهو المنهـــج الذي يعطي الأولويـــة للقيـــادة الإفريقية، ويتحـــدى الإرث الاستعماري المتضمن في الحوكمة العالمية.

(٢) جدلية الطابع الاستعماري والتدخل الإنساني:

يشـــير مصطلح «الطابع الاستعماري» إلى: الأنماط الدائمة للقـــوة والثقافة والمعرفة التي تشكلت عبر الحقبة الاستعمارية، والتي تستمر في تشـــكيل النظـــام العالمـــي الحديث. وعلى النقيـــض من مفهـــوم الاســـتعمار، وهو ترتيب سياســـي مرتبط بأحداث تاريخيـــة من الغزو والهيمنة، فإن الطابع الاســـتعماري يمتد إلى ما هو أبعد من المجال السياسي، ويستمر حتى بعد انتهاء الحكم الاستعماري الرسمي. وهو يعكس المنطق الذي برّر التوســـع الأوروبـــي والتبعية العالمية للشعوب غير الأوروبية.

وكما زعم كيجانو ووااليرشتاين؛ فإن تشكيل النظام العالمي الرأســـمالي كان لا ينفصل عن اســـتعمار الأمريكتين، مما أدى إلى إنشاء إطار عام أصبـــح نموذجاً عالمياً للقـــرون اللاحقة. وبالتالي؛ فإن الاســـتعمار لا يشـــمل الاستغلال الاقتصادي فحسب، بل يشمل أيضاً فرض رؤية عالمية أوروبية مركزية تحـــدد مفاهيم النظام البشـــري والمعرفي والاجتماعي[١]. وتعزز هذه النظـــرة العالمية التسلســـل الهرمي العنصري والتفاوتات التي لا تزال تشـــكل هيـــاكل القوة والتهميش الحالية. ويتطلب التعامل النقدي مع الطابع الاســـتعماري معالجة كلٍّ من إرث الحكم الاستعماري والمشروع الراهن لإنهاء الاستعمار، والذي يهدف إلى تحـــدي وتفكيك هذه الهياكل الدائمة، والتشكيك في التعريفات ذاتها لمفاهيم الإنسانية والحضارة التي فرضها الغرب.

غالباً ما يتم تبرير التدخل الإنســـاني، الذي يُعرّف تقليدياً بأنه استخدام القوة العسكرية من قِبَل دولة واحـــدة أو أكثر لمنع أو إنهاء المعاناة الواســـعة النطاق أو انتهاكات حقوق الإنســـان، بالضرورات الأخلاقية[٢]. ومـــع ذلك؛ غالباً ما تكون مثل هـــذه التدخـــلات مدفوعة بمصالح سياســـية وإســـتراتيجية، وخاصةً في إفريقيا، حيث تم استخدامها تحت ستار تعزيز الاستقرار، وحماية حقوق الإنســـان، أو تخفيـــف المعاناة. ويمكن النظر إلى هذه التدخلات باعتبارها جزءاً من نظام أوسع للسيطرة الاستعمارية الجديدة، حيث تمـــارس القوى الغربية نفوذها على الدول الإفريقية بطرقٍ تؤدي إلى إدامة التبعية وتقويض السيادة.

وعلـــى أية حـــال؛ لا يمكن فهـــم التدخل الإنســـاني في إفريقيا خارج السياق التاريخي للاســـتعمار، لقد بـــررت القوى الاســـتعمارية الأوروبية مشـــاريعها الإمبرياليـــة في إفريقيا من خـــلال خطـــاب أبـــوي يصوّر الشـــعوب

(١) Nelson Maldonado-Torres, «On the Coloniality of Human Rights», Revista Crнtica de Cikncias Sociais [Online], 114 | 2017, Online since 20 December 2017, connection on 23 May 2024. URL: http://journals.openedition.org/rccs/6793; DOI: https://doi.org/10.4000/rccs.6793

(٢) Weiss, T. G. (2016). Humanitarian intervention. John Wiley & Sons.

المســـتعمَرة على أنها غير قـــادرة على الحكم الذاتي وتحتاج إلى «الحضارة». غالباً ما كانت «مهمة التحضـــر» المزعومة مصحوبة بخطاب إنســـاني، حيث زعمت القوى الاســـتعمارية أن وجودها من شـــأنه أن يُحسّـــن حياة الشعوب الإفريقيـــة من خلال إدخـــال التعليم والرعاية الصحية والبنية الأساســـية الحديثة. نادراً ما كانت هذه التدخلات ذات طابع إنساني صِرف، بل كانـــت تعمل بـــدلاً من ذلك على ترســـيخ الهيمنـــة الاقتصاديـــة والسياســـية الأوروبية على الأراضـــي الإفريقية، ففي القرنين الثامن عشـــر والتاسع عشـــر وضعت القوى الغربية، مثـــل المملكة المتحدة وفرنســـا، نفســـها في موقف الحامـــي والمدافع عـــن «المجموعات الضعيفة» في الأراضي الواقعة تحت ســـيطرة القوى المنافســـة مثل الدولة العثمانية، والتي كانت في كثيرٍ من الأحيـــان أقليات دينية مثل المســـيحيين واليهود. ولكن عندما تعاملت مع الأراضي غير المســـتعمرة، بما في ذلك أجزاء كبيـــرة من إفريقيا، استشـــهدت بممارســـات «بربرية» محلية، مثـــل العبودية وختان الإناث فـــي وقتٍ لاحـــق، كذريعة للتدخـــل. ورغم أن هذه الفظائع كانت حقيقية؛ فقد تم استغلالها لإضفاء الشـــرعية على التوســـع الاستعماري. وبالتالي أصبح الخطاب الإنساني أداة لتصوير الاســـتعمار باعتباره مهمة حضارية، وتصوير القـــوى الإمبريالية باعتبارها نصيراً للســـكان المضطهدين، وساعد هذا التأطير في ترسيخ السيطرة الاســـتعمارية تحت ستار المسؤولية الأخلاقية[١].

وقد اســـتمر إرث هذه التدخلات الإنسانية في ظل «عصبة الأمم»، حيث تم تضمين مفاهيم القوة الاستعمارية في نظام «الوصاية الدولية»، لقد وُضعـــت أراضٍ إفريقية، مثل رواندا، تحت ســـيطرة بلجيكا، التي أدارتها ظاهرياً «لصالح» السكان المحليين. ومع ذلك؛ عزز نظام الوصاية هذا التسلســـل الهرمـــي العنصـــري والتمييز المؤسسي، كما يتضح من دور بلجيكا في ترسيخ الانقســـامات العرقية بين الهوتو والتوتسي، مما مهد الطريق للعنف في المســـتقبل[٢]. لقد فشل المجتمـــع الدولـــي، الذي تهيمـــن عليه القوى الغربية، في محاسبة هذه الإدارات الاستعمارية، لأن القيام بذلك من شأنه أن يعكس ممارساتها الاستعمارية الخاصة. ويسلط تاريخ الوصاية هذا الضوء على التشابك العميق بين اللغة الإنسانية ذات الطابع الخيري والهيمنة الاستعمارية، حيث أدت الحمايـــة المفترضة للمجموعات الضعيفة في كثيـــرٍ من الأحيان إلى إدامـــة هياكل القمع والسيطرة.

وعلى نحـــو مماثل؛ كثيـــراً ما يتـــم تبرير التدخلات الإنســـانية الحديثة من خلال خطاب إنقـــاذ الســـكان المعرّضين للخطـــر من حكم الاســـتبداد أو الصـــراع أو المجاعـــة، ولكنها متشابكة بشكلٍ عميق مع المصالح الجيوسياسية الغربية. على سبيل المثال: كانت التدخلات في ليبيا (٢٠١١م)، والصومال (١٩٩٢م)، والسودان (٢٠٠٥م)، كلهـــا مؤطرة بمصطلحات إنســـانية ولكنها كانـــت مدفوعة بمخاوف إســـتراتيجية أوســـع نطاقاً، بما في ذلك تأمين الوصول إلى الموارد الطبيعية، ومكافحة الإرهاب، واستقرار المناطق ذات الأهمية السياســـية للقوى الغربية (ممداني، ٢٠١٠).

(١) Mamdani, M. (2010). Responsibility to Protect or Right to Punish? Journal of Intervention and Statebuilding, 4(1), 53–67. https://doi.org/10.1080/17502970903541721

(٢) Ibid. p.56.

(٣) الجوانب اللاإنسانية وأدوات السيطرة:

يمكن الإشارة إلى أربعة أبعاد للتدخل الإنساني في إفريقيا على النحو التالي: يتمثل الجانب الأول في المصالح الاقتصادية، إذ غالباً ما تكون التدخلات الإنسانية مدفوعة برغبة الدول القوية في تأمين الوصول إلى الموارد القيّمة، مثل النفط والمعادن، في المناطق الإفريقية. ويمكن تأطير هذه التدخلات باعتبارها جهوداً إنسانية، ولكنها تهدف في المقام الأول إلى إفادة البلدان المتدخلة اقتصادياً.

وتشكل المصالح الجيوستراتيجية الجانب الثاني للتدخل، ولا يخفى أن التدخلات تحدث بشكل متكرر في مناطق ذات أهمية إستراتيجية، حيث يُعتبر التحكم في طرق التجارة أو النفوذ السياسي أمراً بالغ الأهمية، على سبيل المثال: يمكن أن تؤدي السيطرة على المناطق الغنية بالموارد أو المناطق المهمة للتأثير العسكري أو الاقتصادي (مثل طرق الملاحة الدولية في البحر الأحمر وقناة السويس) إلى تدخلات مبرَّرة كأعمال إنسانية.

أما الجانب الثالث فتمثله المصالح المهيمنة والسياسية، ويلاحظ أن القوى الكبرى تشارك في التدخلات الإنسانية لحماية أو توسيع نفوذها في إفريقيا، وذلك كوسيلة لتعزيز التحالفات، والحفاظ على توازن القوى، أو مواجهة صعود المنافسين المحتملين، وغالباً ما ينطوي هذا التدخل على دعم الحلفاء أو الحفاظ على النفوذ في مناطق ذات أهمية إستراتيجية كبرى.

وأخيراً؛ يُعدّ توازن القوى وتصاعد التهديدات الجانب الرابع للتدخل، إذ قد تهدف التدخلات أيضاً إلى منع ظهور قوى إقليمية قد تتحدى مصالح القوى العالمية، على سبيل المثال: تُستخدم التدخلات أحياناً لتعطيل الجهات الفاعلة المحلية أو الإقليمية في إفريقيا التي تسعى إلى سياسات مستقلة أو تحالفات قد تتعارض مع مصالح القوى المتدخلة.

وعليه؛ توضح هذه الجوانب كيف تتأثر التدخلات الإنسانية في إفريقيا غالباً بدوافع تتجاوز الأهداف الإنسانية، حيث تكون المصالح الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية في المقدمة غالباً.

(٣-١) دور المؤسسات الدولية:

تقوم المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بدورٍ مهم في تشكيل التدخلات الإنسانية في إفريقيا، ورغم حياد هذه المؤسسات ظاهرياً؛ فإنها كثيراً ما تعمل على إدامة ديناميكيات القوة الاستعمارية من خلال تفضيل المعايير والمصالح الغربية، على سبيل المثال: يوفر مبدأ «المسؤولية عن الحماية»، الذي تبنته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥م، إطاراً قانونياً وأخلاقياً للتدخل الإنساني، ومع ذلك؛ فقد تم تطبيق مبدأ المسؤولية عن الحماية بشكل انتقائي، حيث تدخلت القوى الغربية في الدول الإفريقية عندما يخدم ذلك مصالحها، في حين تغض الطرف عن الأزمات في المناطق التي ليس لها فيها مصلحة إستراتيجية[١].

وفي الحالة الأوغندية في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وخاصةً في مواجهة التمرد الذي شنته الحكومة ضد جيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا، امتنعت القوى الغربية إلى حدٍّ كبير عن التدخل على الرغم

(١) Pingeot, L. (2016). In whose interest? The UN's strategic rapprochement with business in the sustainable development agenda. Globalizations, 13(2), 188-202.

من الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان.

في عام ١٩٩٦م شرّدت الحكومة الأوغندية قسراً كل سكان الأشولي في شمال أوغندا، وقد تطلّب الأمر حملة موجهة من الحكومة من القتل والترهيب والقصف وحرق القرى بأكملها لدفع سكان الريف إلى معسكرات النازحين داخلياً، وأطلقت الحكومة على المعسكرات اسم «القرى المحمية»؛ بينما أطلق عليها المعارضون اسم «معسكرات الاعتقال» مع إحاطتها بالجنود. وقد ارتفع عدد سكان المعسكرات من بضع مئات الآلاف بحلول نهاية عام ١٩٩٦م إلى ما يقرب من مليون شخص في عام ٢٠٠٢م، وبحلول ذلك الوقت كان ما يقرب من سكان الريف بالكامل، في المقاطعات الثلاث التي تشكل أشوليلاند، قد احتُجزوا في معسكرات رسمية[١].

ويمكن أن يُعزى إحجام الغرب عن التدخل إلى تأطير العنف باعتباره تمرداً داخلياً مضاداً وليس إبادة جماعية، وهو الشكل الوحيد من أشكال العنف الجماعي الذي يؤدي عادةً إلى التدخل الإنساني. فضلاً عن ذلك؛ فمن المرجح أن يكون موقف أوغندا الإستراتيجي كحليف للغرب، وخاصةً في مجال الأمن الإقليمي وجهود مكافحة الإرهاب، قد أثر في هذا الموقف غير التدخلي، حيث ربما أعطت القوى الغربية الأولوية للتحالفات السياسية على المخاوف الإنسانية.

وعلاوةً على ذلك؛ فرضت المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في كثيرٍ من الأحيان برامج التكيف الهيكلي على البلدان الإفريقية كشرط لتلقي المساعدات. وقد خلّفت هذه البرامج، التي تروّج للسياسات الاقتصادية النيوليبرالية، مثل إلغاء القيود التنظيمية والخصخصة والتقشف، آثاراً مدمرة على الاقتصادات الإفريقية، مما أدى إلى زيادة الفقر وعدم المساواة[٢].

وعلى الرغم من أن برامج التكيف الهيكلي لا تُصاغ باعتبارها تدخلات إنسانية؛ فإنها غالباً ما تُقدّم باعتبارها إصلاحات ضرورية لتحقيق الاستقرار في الاقتصادات والحد من المعاناة. ولكن في الواقع؛ أدت هذه البرامج إلى تعميق اعتماد إفريقيا الاقتصادي على الغرب، وتعزيز الإرث الاستعماري للاستغلال.

(٣-٢) دور المساعدات الإنسانية كأداة للسيطرة:

بعيداً عن التدخل العسكري؛ يمكن النظر إلى المساعدات الإنسانية في حدّ ذاتها باعتبارها أداةً للسيطرة الاستعمارية الجديدة في إفريقيا. وفي حين يتم تأطير المساعدات في كثيرٍ من الأحيان باعتبارها جهداً خيرياً لتخفيف المعاناة؛ فإنها تأتي في كثيرٍ من الأحيان مصحوبة بشروط تعزز الهيمنة الغربية على الدول الإفريقية. وكثيراً ما تكون المساعدات مشروطة بتبنّي الدولة المتلقية لإصلاحات اقتصادية أو سياسية معيّنة، والتي تم تصميمها لمواءمة توجهات الدولة المتلقية مع المصالح الغربية، وهذا الشرط يقوّض السيادة الإفريقية من خلال الحد من قدرة الدول الإفريقية على متابعة إستراتيجيات التنمية المستقلة.

إن تسييس المساعدات الإنسانية في إفريقيا، كما هو الحال في مناطق أخرى، يتشكل من خلال نفس الديناميكيات التي

(١) Mamdani, op.cit, p.58.

(٢) Mkandawire, T. (2015). Neopatrimonialism and the Political Economy of Economic Performance in Africa: Critical Reflections. World Politics, 67(3), 563–612. https://doi.org/10.1017/S004388711500009X

أبرزتها شارلوت داني في تحليلها لسياسات الاتحاد الأوروبي، ففي مقالها بعنوان «تسييس المساعدات الإنسانية في الاتحاد الأوروبي»، تزعم داني أن المساعدات الإنسانية، التي كانت تستند تقليدياً إلى مبادئ الحياد والنزاهة والاستقلال، أصبحت متشابكة بشكلٍ متزايد مع الأهداف السياسية والأمنية[١]. وهذا الاتجاه، الذي يتجلى في سياقات عالمية مختلفة، واضح بشكلٍ خاص في إفريقيا، حيث تتزامن التدخلات الإنسانية غالباً مع مصالح جيوسياسية معقدة. وعلاوةً على ذلك؛ فإن تقديم المساعدات يمكن أن يخلق الاعتماد، حيث تصبح الدول الإفريقية معتمدة على المساعدات الخارجية بدلاً من تطوير اقتصادات مكتفية ذاتياً، ويعكس هذا الاعتماد الهياكل الاقتصادية للاستعمار، حيث تم بناء الاقتصادات الإفريقية حول استخراج المواد الخام لصالح القوى الأوروبية.

واليوم؛ تظل العديد من البلدان الإفريقية معتمدة على المساعدات والاستثمار الأجنبي، مما يؤدي إلى إدامة دورة الاعتماد التي تحد من قدرتها على تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي الحقيقي[٢].

وبالإضافة إلى التبعية الاقتصادية؛ يمكن للمساعدات الإنسانية أن تعمل أيضاً كأداة للسيطرة السياسية، على سبيل المثال: في مناطق الصراع، يمكن استخدام المساعدات لتهدئة السكان واستقرار المناطق بطرق تتوافق مع الأهداف الجيوسياسية الغربية. في الصومال لم تُستخدم المساعدات الإنسانية لمعالجة المجاعة والنزوح فحسب، بل وأيضاً لدعم جهود مكافحة الإرهاب ضد «حركة الشباب»، ونتيجةً لذلك فإن توزيع المساعدات غالباً ما يتم عسكرته واستخدامه كأداة للسيطرة السياسية[٣]، وهذا يعكس الاتجاه الأوسع المتمثل في استخدام التدخلات الإنسانية لتعزيز المصالح الإستراتيجية للقوى الغربية بدلاً من معالجة الأسباب الجذرية للمعاناة.

تاريخياً؛ تميزت المساعدات الإنسانية في إفريقيا بالالتزام باقتراب «هنري دونانت»، القائم على المبادئ التي تبنتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والتي دعت إلى تسليم المساعدات بعيداً عن النفوذ السياسي[٤]. ومع ذلك؛ منذ نهاية الحرب الباردة، وخاصةً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، أصبحت الحدود بين الأهداف الإنسانية والدوافع السياسة غير واضحة. وكما أشارت داني (٢٠١٥)؛ فإن الدول الغربية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، تستخدم المساعدات الإنسانية بشكلٍ متزايد كأداة لتعزيز أجندات سياستها الخارجية، ويتضح هذا في مناطق الصراع مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والسودان، حيث غالباً ما تربط الحكومات المانحة المساعدات بشروط، وتربط المساعدات بمخاوف أمنية أو

(١) Dany, Charlotte. 2015, 'Politicization of Humanitarian Aid in the European Union', 20, European Foreign Affairs Review, Issue 3, pp. 419-437, https://kluwerlawonline.com/journalarticle/European+Foreign+Affairs+Review/20.3/EERR2015035

(٢) Ferguson, H. (2007). III THE POLITICS OF STARVATION–THE NEGATIVE IMPACT OF FOOD AID POLICY IN ETHIOPIA DURING THE FAMINE OF 1984-1985. Pearson House Review 2007, 31.

(٣) De Waal, A. (1997). Democratizing the aid encounter in Africa. International Affairs, 73(4), 623-639.

(٤) Duffield, M. (2014). Global governance and the new wars: The merging of development and security. Bloomsbury Publishing.

أهداف سياسية أوسع نطاقاً.

وعلاوةً على ذلك؛ تجد المنظمات غير الحكومية، التي أسهمت تقليدياً بدورٍ حاسم في تقديم المساعدات الإنسانية في إفريقيا، نفسها بشكلٍ متزايد خاضعةً لأجندات سياسية للحكومات المانحة. وكما تشير داني؛ فإن هذه المنظمات غالباً ما تضطر إلى العمل بحسبانها شريكاً تنفيذياً، مع تقييد عملياتها بتفويضات داعميها الماليين. وهذا يثير المخاوف بشأن تآكل المبادئ الإنسانية، حيث لا يتم تسليم المساعدات على أساس الحاجة فحسب، بل على أساس المصالح الإستراتيجية للدول المانحة.

وفي أماكن مثل نيجيريا، حيث تتشابك الجهود الإنسانية مع عمليات مكافحة الإرهاب ضد «بوكو حرام»، يتم التشكيك في حياد المساعدات، مما يزيد من تعقيد الجهود الرامية إلى الوصول إلى السكان المعرضين للخطر[1].

وعلى أية حال؛ يعكس تسييس المساعدات الإنسانية في إفريقيا اتجاهات عالمية أوسع، حيث تستخدم الحكومات المانحة، بما في ذلك تلك الموجودة في الاتحاد الأوروبي، المساعدات كوسيلة لممارسة النفوذ في مناطق الصراع. إن هذا التحول يتحدى المبادئ الأساسية للعمل الإنساني، ويؤكد على التوتر المتزايد بين الحاجة إلى المساعدات المحايدة والنزيهة والحقائق السياسية للعلاقات الدولية. وعليه؛ فإن استمرار طمس الخطوط الفاصلة بين المساعدات الإنسانية والأمن والتعاون الإنمائي يهدد بتقويض فعالية جهود المساعدة، وفي نهاية المطاف حياة المحتاجين.

(٤) حالات تطبيقية:

تطرح حالات كلٍّ من ليبيا والسودان والصومال أمثلة نموذجية لتسييس عمليات التدخل الإنساني في إفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وذلك من خلال ربطها مع مقاربات مفاهيم الطابع الاستعماري ونظريات ما بعد الاستعمار، وهو ما يوضحه الجزء التالي:

(٤-١) حالة ليبيا ٢٠١١م:

من الملاحظ أنه تم تأطير التدخل الذي قادته منظمة حلف شمال الأطلسي في عام ٢٠١١م في ليبيا باعتباره إجراءً ضرورياً لمنع الفظائع الجماعية وحماية المدنيين، إلى حدٍّ كبير تحت المظلة القانونية والأخلاقية لمبدأ المسؤولية من أجل الحماية R2P. ومع ذلك؛ يمكن تطبيق تحليل الخطاب للتدقيق في كيفية تقديم التدخل الإنساني من قِبَل الحكومات ووسائل الإعلام الغربية، وذلك على النحو التالي:

أ- سرد «المنقذ»:

غالباً ما وضع الخطاب الغربي منظمة حلف شمال الأطلسي كمنقذ للشعب الليبي، وصوّر الزعيم الليبي معمر القذافي على أنه دكتاتور متوحش يجب إيقافه بأي ثمن. ولا يخفى أن هذه اللغة تتسق مع سرديات العصر الاستعماري للقوى الغربية التي تتدخل من أجل «تمدين» أو «إنقاذ» المضطهدين.

ب- الخطاب العنصري:

إن تأطير الليبيين كضحايا عاجزين في حاجة إلى الإنقاذ يعكس وجهة نظر عنصرية تقلل من قدرة السكان على تسوية صراعاتهم، مما يعني أنهم غير قادرين أو عاجزين عن إدارة شؤونهم بأنفسهم.

ويكشف تحليل الخطاب هنا عن: كيفية تشابك الدوافع الإنسانية مع التسلسلات

(١) Ehrenfeld, A. P. (2021). Politicization of Humanitarian Aid in the 21st Century (Master's thesis, Fordham University).

الهرمية العنصرية الأساسية التي استمرت منذ عهد الهياكل الاستعمارية.

ج- المصالح الجيوسياسية المقنّعة بالإنسانية:

من خلال إنعام النظر في البيانات الرسمية والخطب والتغطية الإعلامية؛ يمكن لتحليل الخطاب الكشف عن: كيفية استخدام اللغة الإنسانية لتبرير العمل العسكري الذي يتماشى أيضاً مع الأهداف الجيوسياسية الغربية، مثل تأمين المصالح النفطية في ليبيا.

وقد كشف تحليل محتوى التأطير الإعلامي أثناء تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا: أن وسائل الإعلام الغربية استخدمت بشكلٍ متكرر مصطلح «التدخل الإنساني» الذي ظهر في (٧٨٪ من التقارير)، في حين تم ذكر مصطلحات مثل: «النفط» أو «المصالح الجيوسياسية» في (٥٪ فقط من المقالات). وهذا يسلط الضوء على التركيز على السرديات الإنسانية التي غطت على الدوافع الاقتصادية في الخطاب العام[١].

يتسق مع هذا السرد تحليل الخطاب للتدخل الإنساني الأمريكي في ليبيا، حيث يتضح من خلال مقاربة الطابع الاستعماري مدى التشابك العميق بين الخطاب الإنساني وديناميكيات القوة الاستعمارية، فقد تم تبرير التدخل، الذي تم تأطيره كجزء من مبدأ المسؤولية عن الحماية، من خلال تصوير الرئيس أوباما لنظام القذافي على أنه «وحشي وغير إنساني»[٢]. وقد ردد هذا السرد، الذي صوّر القذافي على أنه حاكم «متوحش وطاغية» يقمع الليبيين الأبرياء الذين يناضلون من أجل الحرية، صدى الاستعارات الاستشراقية القديمة التي بررت تاريخياً التدخل الغربي في الجنوب العالمي. وقد خدم خطاب أوباما، الذي أكد على التعددية والشرعية، في إبعاد التدخل عن تصرفات الولايات المتحدة المثيرة للجدل في الماضي (على سبيل المثال: العراق)، مع التأكيد على صورة الولايات المتحدة الريادية في المجال الأخلاقي.

ومن خلال تقديم الولايات المتحدة كمنقذ ذو طبيعة خيرية «بدون وجود عسكري على الأرض»، صوّر السرد الشعب الليبي كضحايا في حاجة إلى الإنقاذ من قِبَل الغرب. إن هذا النوع من التدخل، وإن كان إنسانياً في ظاهره، فإن في باطنه العذاب الأليم، ويمكن انتقاده من خلال إطار الطابع الاستعماري، لأنه يعمل على إدامة ديناميكية تتولى فيها القوى الغربية دور الحامي؛ بينما تؤكد في الوقت نفسه سيطرتها على المستقبل السياسي والاقتصادي للدول التي خرجت من عباءة الاستعمار مثل ليبيا. وعلى هذا؛ فإن الخطاب يعكس منطقاً استعمارياً يواصل إضفاء الشرعية على التدخل الغربي في الشؤون السيادية للدول غير الغربية تحت ستار الإنسانية.

(٤-٢) حالة السودان:

إن التدخل الإنساني في دارفور بالسودان، من منظور ما بعد الاستعمار، يكشف عن تناقضات كبيرة في كيفية تطبيق المجتمع الدولي لمبدأ المسؤولية عن الحماية وإعطاء الأولوية لبعض الأزمات على غيرها.

إن فشل الأمم المتحدة في التصرف بشكلٍ حاسم في دارفور خلال أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين يتناقض بشكلٍ صارخ

(١) Al Nahed, S. (2015). Covering Libya: A Framing Analysis of Al Jazeera and BBC Coverage of the 2011 Libyan Uprising and NATO Intervention. Middle East Critique, 24(3), 251–267. https://doi.org/10.1080/19436149.2015.1050784

(٢) Xypolia, I. (2022). From the white man's burden to the responsible saviour: Justifying humanitarian intervention in Libya. Middle East Critique, 31(1), 1-19.

مع تدخلها العسكري السريع في ليبيا في عام ٢٠١١م. ففي دارفور، وعلى الرغم من التقارير الواسعة النطاق عن التطهير العرقي والقتل الجماعي وانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي ارتكبتها ميليشيات الجنجويد، بدعم من الحكومة السودانية، ظلت الاستجابة الدولية صامتة وغير كافية. ويسلط هذا التدخل المتأخر وغير الكافي، مع الحد الأدنى من إنفاذ قرارات الأمم المتحدة، الضوء على التطبيق الانتقائي للمبادئ الإنسانية التي غالباً ما تشكلها المصالح الجيوسياسية. إن الفشل في التدخل بقوة في دارفور يتماشى مع الحجة الاستعمارية القائلة بأن الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة لا تزال تعمل ضمن بنية قوة عالمية متجذرة في الإرث الاستعماري، حيث يتم تخفيض أولوية الأزمات الإفريقية ما لم تتوافق مع المصالح الجيوسياسية الغربية[١].

ويُظهر (الجدول رقم ١) تحليل محتوى المقالات المنشورة في الصحف اليومية البارزة من ثماني دول غربية (النمسا وكندا وفرنسا وألمانيا وأيرلندا وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) خلال الفترة ما بين ١ يناير ٢٠٠٣م و٣٠ مايو ٢٠١٠م[٢]. ويعكس الاستخدام البارز للولايات المتحدة في عهد إدارة بوش لإطار الجريمة ضد الإنسانية، وخاصةً وصف العنف بأنه إبادة جماعية نحو (٣١٪)، وضعاً أيديولوجياً متأثراً بعمق بالسرديات التاريخية والأخلاقية الغربية، مثل الهولوكوست. وكما أبرزت مقالات الرأي الأمريكية؛ فإن المشابهة بين دارفور والهولوكوست، مثل إشارات نيكولاس كريستوف إلى «الحل النهائي للسودان» و«المجال الحيوي الوحشي لإفريقيا»، توضح كيف أن السرديات الغربية غالباً ما تعكس مقاربة تاريخية محددة يمكن أن تخفي التعقيدات الأساسية للصراعات المحلية.

إن تأطير عنف دارفور بهذه الطريقة يؤكد على مفاهيم المركزية العرقية والحضارية المتضمنة في الاستجابات الدولية للصراعات الإفريقية. وكما يزعم محمود ممداني؛ فإن التعبئة في الولايات المتحدة كانت مدفوعة بمصالح دينية وعرقية، حيث أسهمت الجماعات الإنجيلية المحافظة، وكتلة الأمريكيين من أصل إفريقي، والجماعات اليهودية، بأدوار مهمة[٣]. ورمزت حركة إنقاذ دارفور، التي نشأت كائتلاف يضم أكثر من ٢٠٠ منظمة، إلى التقاء مفاهيم الإنسانية الغربية مع التصورات العنصرية للضحايا باعتبارهم أفارقة «سوداً»، مما عزز الإرث الاستعماري في تصوير العنف الإفريقي من خلال منظور المهمة الحضارية[٤].

ويسلط هذا التدخل المسمّى بـ«الإنساني»، في جوهره، الضوء على كيفية تشابك خطاب الإنسانية مع المنطق الاستعماري، حيث تحدد القوى العالمية الأزمات وتستجيب لها بطرق تعزز سلطتها الأخلاقية مع تجاهل العوامل

(١) Straus, S. (2005). Darfur and the Genocide Debate. Foreign Affairs, 84(1), 123-133. https://doi.org/10.2307/20034353

(٢) Savelsberg, J. and Brehm, H. (2015) Representing Human Rights Violations in Darfur: Global Justice, National Distinctions, American Journal of Sociology, Vol.121, No.2 (September 2015), pp.564-603, Published by: The University of Chicago Press Stable p.584. http://www.jstor.org/stable/10.1086/682403.

(٣) Hassan, H. A. (2010). Dimensions of the Darfur crisis and its consequences: An Arab perspective. African Security Review, 19(1), 20-32.

(٤) Mamdani, Mahmood.2009. SaviorsandSurvivors: Darfur, Politicsand the WaronTerror. New York: Doubleday.

البنيوية الأوسع التي تساهم في الصراع. إن هذا الانخراط الانتقائي، الذي يركز على صراعات معيّنة من خلال منظور الإبادة الجماعية والفظائع، يعمل في كثيرٍ من الأحيان على إعادة إنتاج ديناميكيات القوة في مصفوفة القوة الاستعمارية، حيث يتم استغلال المعاناة الإفريقية لأغراض سياسية وأيديولوجية غربية.

جدول رقم (١):

تغطية أحداث دارفور في الإعلام الغربي (٪) (٢٠٠٣-٢٠١٠م):

تغطية دارفور	الولايات المتحدة	إيرلندا	ألمانيا	جميع الدول الغربية في العينة
إطار الجريمة	٥٤,٤٢	٤٥,٠٤	٤٩,٢٩	٤٩,٢٨
إبادة جماعية	٣٠,٩١	١٧,٣٦	١٦,٦٢	٢١,٤٩
النزوح	٤٦,٤٤	٥٥,٧٩	٤٨,٩٣	٤٦,٠٦
إطار الطوارئ الإنسانية	٢٤,٠٧	٣٣,٤٧	٢٨,٦٩	٢٥,٤٥
الهولوكوست	٢١,٣٧	١٨,٧٥	٩,٢٦	١٤,٩٣

المصدر: Savelsberg and Brehm. p.584.

بالإضافة إلى أزمة دارفور؛ فإن الحرب الأهلية المستمرة في السودان منذ ١٥ أبريل ٢٠٢٣م توضح كيف يؤدي التركيز الانتقائي للمجتمع الدولي إلى تفاقم الكوارث الإنسانية، لقد كانت الاستجابة الدولية للحرب الأهلية في السودان منذ أبريل ٢٠٢٣م غير كافية إلى حدٍّ كبير من منظور المسؤولية عن الحماية. وعلى الرغم من أن الصراع تسبب في انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، والنزوح الجماعي، وشبح المجاعة، فقد فشل المجتمع العالمي في اتخاذ إجراءات حاسمة لحماية المدنيين، استغرق مجلس الأمن الدولي ما يقرب من عام لتبنّي قرار يدعو إلى وقف فوري للأعمال العدائية. كما فشلت الجهود الدبلوماسية، بما في ذلك مفاوضات السلام ومحاولات وقف إطلاق النار، مراراً وتكراراً، بسبب عدم رغبة الأطراف المتحاربة في التسوية.

ويلاحظ أن الاستجابة الإنسانية تعاني من نقص شديد في التمويل، حيث تم تمويل نداء الأمم المتحدة بنسبة ٥٪ فقط اعتباراً من فبراير ٢٠٢٤م[١]، أدى هذا الافتقار إلى المشاركة الدولية القوية إلى ترك ملايين المدنيين السودانيين عرضةً للعنف المستمر والنزوح والأزمة الإنسانية، مما يسلط الضوء على فجوة كبيرة بين مبادئ المسؤولية عن الحماية والاستجابة الفعلية للوضع في السودان.

إن تركيز المجتمع الدولي على السيطرة على الموارد، بدلاً من معالجة الأسباب الجذرية للصراع، يعكس استمرار أنماط الاستغلال الاستعمارية تحت ستار التدخل الإنساني. ولا يزال هذا الخلل في التوازن العالمي في القوة، والذي يمتد جذوره عميقاً في التاريخ الاستعماري، يشكّل سياسات التدخل في الدول الإفريقية مثل السودان، حيث تطغى مصالح القوى الخارجية في كثيرٍ من الأحيان على الحاجة الملحّة إلى السلام والاستقرار[٢].

(٤-٣) حالة الصومال:

إن التدخل في الصومال في إطار عملية «استعادة الأمل»، خلال الفترة من ديسمبر١٩٩٢م إلى مايو١٩٩٣م، يشكّل مثالاً نموذجياً لكيفية تشابك العمليات الإنسانية مع الإرث الاستعماري والمصالح الاقتصادية، الأمر الذي يكشف عن

(١) https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/04/sudan-one-year-since-conflict-began-response-from-international-community-remains-woefully-inadequate.

(٢) Hassan, H. A. (2010). Dimensions of the Darfur crisis and its consequences: An Arab perspective. African Security Review, 19(1), 20-32.

التفاعل المعقد بين مـــا يبدو أخلاقياً وحقيقة السياســـة الواقعيـــة[١]. وفي حين تـــم تأطير المهمة رســـمياً باعتبارها تدخلاً إنسانياً يهدف إلى مواجهـــة آثار المجاعة واســـتعادة النظام، فقد تأثرت بشـــكلٍ كبير بالعوامل الجيوسياسية والاقتصادية، وخاصةً السعي إلى الحصول على موارد النفط غير المســـتغلة في الصومال. ومن خلال دراســـة هذه الحالة، مـــن منطلق منظور مـــا بعد الاســـتعمار، يمكننا أن نـــرى كيف أن واجهة «الإنســـانية» غالباً ما تخفي ديناميكيات استعمارية ودوافع اقتصادية أعمق.

وعلى الرغم من الأهداف الإنسانية المعلنة؛ فإن التدخل الذي قادتـــه الولايات المتحدة في الصومال لم يكن مجرد اســـتجابة للمجاعة أو الاضطرابـــات المدنية، بل كان متأثـــراً أيضاً بإمكانـــات البـــلاد النفطيـــة غير المســـتغلة، فقبل انهيار نظام ســـياد بري في عام ١٩٩١م، وقّعت العديد من شـــركات النفـــط الأمريكية، بما فـــي ذلك كونوكـــو، اتفاقيات استكشـــاف مع الصومـــال، بدافع من احتياطيـــات النفط المحتملة. ولكن هـــذه الاتفاقيات أصبحت غير قابلة للتنفيـــذ عندما انهار النظام، وعمّت حالة من عدم الاســـتقرار جميع أنحـــاء البلاد. ومع ذلك؛ حافظت شـــركة كونوكو على وجودها في الصومال، مســـتغلةً علاقاتها مع أمراء الحرب المحليـــن، بما في ذلك محمد فـــارح عيديد، لحماية مصالحها. ويســـلط هذا الارتباط بين كونوكـــو وعيديد الضوء علـــى تقاطع المصالح الاقتصادية والتحالفات السياسية أثناء التدخل، فقد وفـــرت علاقـــة كونوكو بعيديد للشـــركة الحماية السياســـية، في حين اكتســـب عيديد عائدات لدعم ميليشياته[٢]، وتؤكد هذه العلاقة التكافلية كيف كان التدخل الإنســـاني متشابكاً بشـــكلٍ عميق مع مصالح الشركات، مما يعكس الميل الاســـتعماري لاستغلال الموارد الإفريقية تحت ستار الإنسانية.

وعلاوةً على ذلك؛ امتد نفوذ كونوكو إلى ما هـــو أبعد من تعاملاتها مـــع عيديد، فقد قامت الشـــركة بدورٍ محوري في تسهيل اللوجستيات للتدخـــل الأمريكـــي، ولقـــد كان مجمعها في مقديشـــو بمثابة ســـفارة أمريكية بحكم الأمر الواقـــع أثناء عملية «اســـتعادة الأمل»، كما قدّم مســـؤولو شـــركة كونوكو معلومات استخباراتية ودعماً لوجستياً حاسماً للجيش الأمريكي. وتؤكد الخطوط غير الواضحـــة بين الأدوار التي تقوم بها الشـــركات والحكومات فـــي العملية الطابع الاســـتعماري للتدخل، حيث مارســـت الجهات الفاعلة الاقتصاديـــة نفوذاً كبيراً على القرارات العسكرية والسياسية.

والواقـــع؛ أن علاقـــة كونوكو بالمســـؤولين الأمريكيين كانت وثيقـــة للغاية إلى الحد الذي جعل الجنـــرال فرانـــك ليبوتي، أحـــد القادة الرئيســـيين في العملية، يشـــيد بمســـاهمات الشركة، مشيراً إلى أن العملية كانت لتفشل لولا دعم كونوكو[٣]. وتكشـــف هذه الديناميكية عن الكيفية التي شـــكلت بها المصالح الاقتصادية، وخاصةً في قطاع النفط، سلوك التدخل، الأمر الذي يعكس اســـتمرار الممارســـة الاستعمارية المتمثلة في إعطاء الأولوية لاســـتخراج الموارد

(١) United Nations Security Council Resolution 794. (1992). S/RES/794 (1992). Retrieved from (https://undocs.org/S/RES/794(1992).

(٢) Gibbs, D. N. (2000). Realpolitik and humanitarian intervention: The case of Somalia. INTERNATIONAL POLITICS-DORDRECHT-, 37(1), 41-56.

(٣) Ibid. p.49.

على حساب المخاوف الإنسانية الحقيقية.

ويزداد الطابع الاستعماري للتدخل وضوحاً عندما ننظر إلى التحالفات المتغيرة بين كونوكو، وعيديد، والحكومة الأمريكية. في البداية؛ دعمت الولايات المتحدة وشركة كونوكو عيديد، واعتبرته زعيماً محتملاً قادراً على تحقيق الاستقرار في الصومال وحماية المصالح النفطية الأمريكية. ولكن مع تعثر أداء عيديد العسكري، وخاصةً في معركة كيسمايو، حوّلت شركة كونوكو والولايات المتحدة دعمهما إلى منافس عيديد: (علي مهدي)، ويوضح هذا التحول في الولاء كيف كان التدخل مدفوعاً باعتبارات إستراتيجية واقتصادية وليس باعتبارات إنسانية بحتة. وعندما خسر عيديد دعم كونوكو والولايات المتحدة انقلب على الأمريكيين، مما أدى إلى زيادة التوترات وفي نهاية المطاف المواجهة العسكرية المباشرة بين قوات الأمم المتحدة وميليشيا عيديد. ويسلط هذا التدهور في العلاقات الضوء على كيف تحوّل التدخل، الذي بدأ تحت ستار الإنسانية، إلى صراع عنيف مدفوع بصراعات القوة ومصالح الموارد، وهو ما يذكرنا بالاستغلال الاستعماري.

وعلى أية حال؛ توضح حالة الصومال كيف أن التدخلات الإنسانية، على الرغم من خطابها الخيري، غالباً ما تكون بمثابة أدوات لتعزيز المصالح الاقتصادية والجيوسياسية للدول القوية. في هذه الحالة؛ لم يكن التدخل الأمريكي مدفوعاً فقط برغبة في تخفيف المعاناة الإنسانية، بل كان أيضاً متأثراً بشدة بالسعي إلى الحصول على النفط والرغبة في الحفاظ على السيطرة الإستراتيجية على منطقة ذات أهمية جيوسياسية، وهذا يعكس النمط الأوسع للاستعمار في التدخلات الدولية، حيث تُعامَل الدول الإفريقية كمواقع لاستخراج الموارد والمناورات الجيوسياسية تحت ستار المساعدات الإنسانية. إن فشل عملية «استعادة الأمل» في تحقيق أهدافها المعلنة المتمثلة في السلام والاستقرار في الصومال يؤكد التناقضات المتأصلة في مثل هذه التدخلات، حيث تعمل ديناميكيات القوة الاستعمارية والمصالح الاقتصادية في كثيرٍ من الأحيان على تقويض المبادئ الإنسانية ذاتها التي تدّعي أنها تدعمها.

(٥) نحو بدائل إفريقية للعمل الإنساني الغربي: تحليل نقدي:

غالباً ما يقوّض التدخل الإنساني في إفريقيا سيادة الدول الإفريقية، ويعيد إنتاج العلاقة الاستعمارية بين إفريقيا والغرب. ومن خلال التدخل في الصراعات والأزمات الإفريقية؛ تؤكد القوى الغربية سلطتها على الدول الإفريقية، وتقرر فعلياً متى وكيف ينبغي أن تهيمن عليها. وهذا يقوّض مبدأ سيادة الدولة، الذي من المفترض أن يضمن حق الدول في إدارة شؤونها الخاصة دون تدخل خارجي[١].

ولعل أبرز أشكال تآكل السيادة الإفريقية تتمثل بشكلٍ خاص في الحالات التي تؤدي فيها التدخلات الإنسانية إلى تغيير النظام أو فرض الإصلاحات السياسية، على سبيل المثال: في السودان، أدت الضغوط الدولية والتدخل في أزمة دارفور إلى تغييرات سياسية كبيرة، بما في ذلك الانفصال النهائي لجنوب السودان في عام ٢٠١١م، وفي حين تم تأطير هذه التدخلات على أنها جهود لحماية المدنيين وتعزيز السلام،

(١) Cox, R. W. (2008). Power and institutions in the global political economy. In R. Palan (Ed.), Global political economy: Contemporary theories (pp.124-137). Routledge.

إلا أنها خدمت أيضاً المصالح الغربية من خلال إعادة تشكيل المشهد السياسي في المنطقة بطرق تتماشى مع أهدافها الإستراتيجية[١].

وعلاوةً على ذلك؛ فإن تصوير الحكومات الإفريقية على أنها غير قادرة على إدارة أزماتها الخاصة غالباً ما يعزز الصور النمطية العنصرية والأبوية التي يعود تاريخها إلى العصر الاستعماري، وكثيراً ما يتم تصوير القادة الأفارقة على أنهم فاسدون أو غير أكفاء أو مستبدون، مما يستلزم التدخل الغربي لاستعادة النظام وحماية المدنيين. ولا يقوّض هذا السرد شرعية الحكومات الإفريقية فحسب، بل يبرر أيضاً التدخل الغربي المستمر في الشؤون الإفريقية، مما يؤدي إلى إدامة الديناميكية الاستعمارية للاعتماد الإفريقي على «الخبرة» و«الحضارة» الغربية[٢].

وفي نقد العمل الإنساني الاستعماري، الذي غالباً ما يعزز إطار التسلسل الهرمي للقوة العالمية، من الضروري البحث عن نماذج بديلة تعزز الوكالة الإفريقية أو الدور الإفريقي، وتتجنب إعادة إنتاج ديناميكيات القوة الاستعمارية، ولعل البديل البارز هنا هو المبادرات أو التدخلات التي تقودها إفريقيا وفقاً لمبدأ «حلول إفريقية لمشكلات إفريقية».

لقد بدأت منظمات إفريقية (مثل الاتحاد الإفريقي)، إلى جانب الهيئات الإقليمية (مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا: إيكواس)، في القيام بدورٍ مهم في معالجة الصراعات والأزمات الإنسانية في جميع أنحاء إفريقيا. وتؤكد هذه المنظمات على الدور المحوري لإفريقيا، وتصميم الحلول لتناسب السياقات السياسية والثقافية المحددة للمناطق التي تخدمها.

شكل رقم (١):
تزايد عمليات حفظ السلام بقيادة إفريقية (٢٠٠٠-٢٠٢٣م):

المصدر: Allen, N.D.F. (2023, August 9). African-led peace operations: A crucial tool for peace and security. Africa Center for Strategic Studies. https://africacenter.org/spotlight/african-led-peace-operations-a-crucial-tool-for-peace-and-security/.

على سبيل المثال: تُعَدّ بعثة حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي في الصومال (أميصوم) مثالاً لمبادرة ناجحة بقيادة إفريقية. وعلى الرغم من أن بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال تتلقى الدعم اللوجستي والمالي من الجهات الفاعلة الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، فإنها تظل إفريقية بشكلٍ واضح في قيادتها وعملياتها الإستراتيجية. وقد أظهرت جهود بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال أن الدول

(١) Mamdani, op.cit.

(٢) Grovogui, S. N. Z. (1996). Sovereigns, quasi sovereigns, and Africans: Race and self-determination in international law (Vol.3). U of Minnesota Press.

الإفريقيـــة قادرةٌ على تنســـيق الاســـتجابات لتحدياتهـــا الأمنيـــة دون الاعتماد فقط على التدخل العسكري أو الإنساني الغربي. ويسلط هذا التحول الضوء على إمكانية تفعيل الحلول الإفريقيـــة؛ بدلاً مـــن إدامـــة الاعتماد على التدخلات الأجنبية.

ومـــن الملاحظ أنـــه منذ بدايـــة الألفية الجديدة؛ تمت الموافقة على ٣٨ عملية سلام بقيادة إفريقية، تم نشرها في ٢٥ دولة. وبينما نشرت منظمة الوحدة الإفريقية أربع عمليات فقـــط، كان الاتحـــاد الإفريقي هـــو الداعم الأكثـــر نشـــاطاً لهذه العمليـــات، حيث وافق على ٢٢ مهمة إجمالية. كما وافقت الجماعة الاقتصاديـــة لدول غرب إفريقيـــا (إيكواس) على ٦ عمليات، والمجموعة الاقتصادية لدول وســـط إفريقيا (٢)، ومجموعة تنمية جنوب إفريقيا (٢)، والدول الأعضاء في مبادرة أكرا، وتجمع دول الســـاحل والصحـــراء (س ص)، وجماعة شـــرق إفريقيا (١). (انظر: الشكل رقم ١).

وعلاوةً علـــى ذلك؛ فـــإن المجتمع المدني الإفريقي والحركات الشعبية تشكل رافعة مهمة في تقديم بدائل مـــن القاعدة إلى القمة للعمل الإنساني الذي تقوده جهات خارجية، على سبيل المثال: في ليبيريا، ســـاهمت حركات الســـلام النسائية، مثل حركة العمل الجماهيري من أجل الســـلام في ليبيريا، بنجاح فـــي إنهاء الحرب الأهليـــة العنيفة في البلاد مـــن خلال التنظيم الشعبي والوساطة والدعوة[1]. وتتحدى مبادرات المجتمـــع المدني هذه الســـرد الســـائد بأن التدخلات الغربية هـــي الحل الأوحد للأزمات الإفريقيـــة، وبدلاً من ذلك يؤكـــدون على قدرة الجهات الفاعلة المحلية على إحداث تغيير ذي مغزى.

ومـــع ذلـــك؛ تواجه بعثـــات الســـلام التي تقودها إفريقيا تحديات كبيرة، ويرجع هذا في المقام الأول إلى القدرات التشـــغيلية المحدودة والاعتماد الشـــديد على التمويل الخارجي من كيانات مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والأمـــم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك؛ غالباً ما تكافح هذه البعثات لدمج الجهود العسكرية مع حل النزاعات المحلية والمبادرات المدنية، مما يؤدي إلى فجوات في التنســـيق وحالات ســـوء الســـلوك، مما يعيـــق فعاليتها بشـــكلٍ عام في تحقيق السلام المستدام.

بالإضافة إلـــى المبادرات التـــي يقودها أفارقة؛ هناك دعوة متزايدة إلى مقاربة نقدية وتأمليـــة للعمل الإنســـاني تتصـــدى صراحةً لأصوله الاســـتعمارية. وعليه؛ فثمة حاجة إلى تفكيك النموذج الأبوي للعمل الإنســـاني، حيث يتم تصوير الجهات الفاعلة الغربية باعتبارها المزود الوحيد للمســـاعدات والخبرة، ويديم هذا النموذج فكرة إفريقيا الســـلبية والعاجزة التـــي تنتظر الإنقـــاذ. وبدلاً مـــن ذلك؛ فإن نموذجاً أكثر تعاوناً من شأنه أن يعترف بالدور المحوري والأصيـــل للجهات الفاعلة المحلية، وتعزيـــز الشـــراكات، حيث تشـــكل الأصوات الإفريقيـــة نمـــط التدخلات التـــي تؤثر في مناطقها. ومن شـــأن هذا الإطار أن يســـتلزم تحولاً في القـــوة لا يعترف بالخبرة الإفريقية فحسب، بل ويزيل أيضاً مركزية صنع القرار، ممـــا يضمن أن الجهود الإنســـانية تتوافق مع الســـياقات الثقافية والاجتماعية والسياسية للمجتمعات الإفريقية.

(١) Adebajo, A. (2005). The curse of Berlin: Africa's security dilemmas. Internationale Politik und Gesellschaft, 4(2005), 83-98.

خاتمة:

إن الميـــراث الاســـتعماري الذي يتجســـد في التدخلات الإنســـانية في إفريقيا يســـلط الضوء على التعقيدات والتناقضات التي تتســـم بها الجهود الإنســـانية الدولية المعاصرة، وفي حين يتـــم تأطير هذه التدخـــلات في كثيرٍ من الأحيـــان من منظورٍ أخلاقـــي؛ فإنها تخدمُ في كثيرٍ من الأحيان- ولو من طرفٍ خفي- مصالح جيوسياســـية واقتصادية تســـتمر في تقويض الســـيادة الإفريقيـــة وتديـــم اختـــلالات القوة التاريخية.

وكمـــا رأينا فـــي حالات التدخـــل في ليبيا ودارفور والصومال؛ فإن الجهات الفاعلة الغربية كثيراً ما تضع نفسها في موقف متفوق أخلاقياً، بينما تضع الـــدول الإفريقية فـــي موقف غير قادر على إدارة أزماتها. ولا يعمل هذا المنظور الأبوي على تقليص الدور الإفريقي فحسب، بل إنه يُخفي أيضاً الدوافع الجيوسياســـية الأوسع نطاقـــاً، مثل تأميـــن المـــوارد والحفاظ على الاســـتقرار الإقليمي، التي تكمن وراء مثل هذه التدخلات.

ولتحدي هـــذه الديناميكيات الاســـتعمارية وتفكيكهـــا في نهاية المطـــاف؛ فمن الضروري تبنّي الحلول والمبـــادرات التي تقودها إفريقيا. وتجســـد مبادرات مثل بعثـــة الاتحاد الإفريقي في الصومـــال إمكانات البلـــدان الإفريقية في معالجة تحدياتها الأمنية، مع التأكيد على الدور القيادي من داخل القارة، مع الاســـتعانة بالدعم الدولـــي عند الضرورة. ويوضح هذا النموذج أن الدول الإفريقية قادرةٌ على تنســـيق التدخلات الفعّالـــة دون الاعتمـــاد فقـــط علـــى التدخل الغربـــي. وعلاوةً على ذلك؛ فـــإن دور المجتمع المدني والحركات الشعبية في دفع الاستجابات الإنســـانية من القاعدة إلى القمة، مثل حركات السلام النسائية في ليبيريا، يؤكد قدرة الجهات الفاعلة المحلية على تشكيل التغيير الهادف. ولا تتحدى هذه المبادرات السرد الذي يهيمن عليه الغرب فحسب، بل إنها تبرز أيضاً أهمية الأدوار والمبادرات الوطنية في حل النزاعات.

ومن أجل المُضي قُدماً على طريق المستقبل الإفريقي؛ توصي الدراســـة بأن يتبنّى المجتمع الدولي إطـــاراً جديداً للعمل الإنســـاني، حيث تكون الأصوات والخبـــرة الإفريقية مركزية في عمليات صنع القرار. وهذا يتطلب التحول بعيداً عن التدخـــلات المفروضة من أعلى هرم القوة العالمي؛ نحو الشـــراكات التعاونية التي تحترم الســـياقات الاجتماعية والسياســـية والثقافية للمجتمعات الإفريقية.

إن الاعتراف بقدرات المؤسسات الإفريقية، مثل الاتحاد الإفريقـــي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، أمرٌ بالغ الأهمية في تطوير حلول مستدامة وطنية تخدم حقاً مصالح السكان الأفارقة. أضف إلى ذلك؛ أنّ تبنّي منظور نقدي تأملي للعمل الإنســـاني الدولي- يعترف بطابعه الاســـتعماري ويتحدى هيمنـــة الجهات الفاعلة الغربية- يشكّل مفتاحاً لتعزيز ممارسات إنسانية أكثر إنصافاً وفعالية في إفريقيا.

وفي نهايـــة المطاف؛ يمكـــن تحقيق تقدم حقيقي فـــي معالجة الأزمات الإنســـانية التي تواجـــه القارة فقط من خـــلال مقاربة إفريقية متحررة من الاستعمار ■